

المحاضرة السادسة: التنظيمات الاقتصادية

أولاً: الفرق بين النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي

لابد من التفريق بين مفهوم النظام الاقتصادي ومفهوم التنظيم الاقتصادي من خلال تعريف كل منهما:

الفرق بين النظام الاقتصادي والتنظيم الاقتصادي	
النظام الاقتصادي	التنظيم الاقتصادي
هو مجموعة العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين في الزمان والمكان. وهو يتعامل مع مشاكل الاقتصاد مثل تحديد وإعادة توزيع المصادر الفقيرة في اقتصاد ما.	هو وسيلة يستخدمها النظام الاقتصادي لتنظيم النشاط الاقتصادي والفعاليات الاقتصادية المختلفة.
وتختلف طبيعة التنظيم الاقتصادي من نظام اقتصادي لآخر.	

ويمكننا على سبيل المثال ذكر نوعين من التنظيمات الاقتصادية:	
التنظيم الاقتصادي الحر	التنظيم الاقتصادي الموجه
هو وسيلة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تنظيم فعاليات النشاط الاقتصادي التي تقوم على حرية النشاط الاقتصادي. ويتصف هذا التنظيم باللامركزية والعفوية.	الذي يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي لتحقيق أهدافه الاقتصادية، حيث يقوم التخطيط الإلزامي والمركزي والشامل بتحقيق التوازن في النظام الاقتصادي وفعالياته.
ومن أهم خصائصه: اقتصاد يقوم التوازن فيه على آلية السوق، ويعتمد المشروع الخاص ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بصورة غير مباشرة.	ومن أهم خصائصه: وجود خطة مركزية شاملة تتصف بالإلزامية توجه كافة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الاشتراكي.

ثانياً: التنظيم الصناعي: المؤسسة الصناعية كنموذج:

إن المشاريع الصناعية تقوم بتحقيق أهدافها من خلال ترتيب وتنظيم أنشطتها الإنتاجية المنظمة، من هنا يمكن تعريف التنظيم الصناعي بأنه: "الوسيلة لتحقيق أهداف الوحدة الصناعية)، هذا المفهوم عام، لأنه يتضمن الوسائل التنظيمية لإنجاز الأهداف وخاصة أنه يتلاءم مع خصائص وظروف الوحدة الصناعية ذاتها.

وعليه فإن التنظيم الصناعي يختص بتنظيم المنشأة الصناعية بدءاً من اختيار الموقع وانتهاء بتسليم المنتج النهائي، ويشمل عمليات: اختيار الموقع، تصميم المصنع، أسلوب تشيد المصنع وأسلوب التصنيع، التصميم الداخلي للمصنع، تنظيم الخدمات الصناعية في المصنع.

- مبادئ التنظيم الصناعي: هناك مجموعة من المبادئ الأساسية لأي تنظيم صناعي نوجزها في

مبدأ ضرورة التنظيم	ينص على وجوب تقسيم العمل على أفراد التنظيم.
مبدأ الهدف	يشترط أن يكون للمنظمة هدف وأهداف محددة وواضحة ومتفق عليها.
مبدأ التخصص	ينص على أن يقتصر عمل كل موظف على القيام بأعباء وظيفية واضحة.
مبدأ التنسيق	يعني تسوية الأمور بانتظام للوصول إلى الهدف العام بأقل مجهود واسرع وقت ممكن.
مبدأ السلطة	تعني القدرة الشرعية التي تتاط بشخص ما والتي تجعله قادراً على اتخاذ القرار.
مبدأ تفويض السلطة	أي إعطاء حق التصرف واتخذت القرارات في النطاق المعقول وبالقدر اللازم لإنجاز مهمة معينة.
مبدأ المسؤولية	أي محاسبة من أعطى له تفويض السلطة عن كل ما يقع، نتيجة للسلطات لمن هم أدنى من الهيكل التنظيمي.
مبدأ وحدة الأمر	أي حصر إصدار الأوامر في كل المستوى في مصدر واحد.
مبدأ نطاق الإشراف	أي تحديد العدد المناسب الذي يشرف عليه شخص واحد ويختلف على حسب نوع العمل وطبيعته وسهولة الاتصال ومقدرة المشرف واستعداده الشخصي.

ثالثاً: التنظيم الخدماتي: " المؤسسات الخدماتية كنموذج.

تختلف طبيعة الخدمة عن طريق السلعة، وبالتالي فإن المؤسسة التي تنتج الخدمة تختلف عن المؤسسة التي تنتج سلعة مادية، وقد تكون الخدمات مجانية أو بمقابل رمزي وذلك حسب الجهة المانحة للخدمة.

يمكن تعريف الخدمة على أنها: "نشاط أو منفعة يمكن أن يقدمها أحد الأطراف لطرف آخر لا تكون ملموسة بالضرورة، ولا ينتج عنها ملكية أي شيء". وهي "نشاطات معرفة لكن غير محسوسة وتمثل الهدف الرئيسي لتعامل ما غرضه تحقيق رضا الزبائن".

نجد من خلال التعريفات أن الخدمات تختلف عن السلع المادية بمجموعة من الخصائص، منها:

- **عدم الملموسية:** فإن مشتري الخدمة يقوم بعملية الشراء بصفة أساسية معتمداً على الثقة.
- **التلازمية (عدم القابلية للفصل):** أي لا يمكن فصل الخدمات عن بائعها أو مانحها لأنه هناك ارتباط وثيق بين مقدم الخدمة والخدمة بحيث يؤدي مالها إلى نتائج ايجابية أو سلبية من خلال عملية تقديم الخدمة.
- **عدم التماثل أو عدم التجانس:** وهذا يعني ببساطة أنه يصعب على مورد الخدمة أن يتعهد بأن تكون خدماته متماثلة أو متجانسة على الدوام، وبالتالي فهو لا يستطيع ضمان مستوى جودة معين لها مثلما يفعل منتج السلع.
- **عدم تملك الخدمة:** إن عدم انتقال الملكية يمثل خاصية مميزة للخدمات مقارنة بالسلع المادية، فالمستهلك يمتلك السلعة أما بالنسبة للخدمة فإن المستفيد قادر فقط على الحصول عليها واستخدامها شخصيا لوقت محدد في كثير من الأحيان، وأن ما يدفعه لا يكون إلا لقاء المنفعة المباشرة التي يحصل عليها من الخدمة المقدمة إليه.
- **فنائية الخدمة:** والتي تعني أن الخدمات لا يمكن تخزينها لبيعها أو استخدامها فيما بعد.

ويُعرف التنظيم الخدماتي بأنه: عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من الأفراد والوسائل المنظمة، والمتفاعلة فيما بينها لإنتاج قيمة غير مادية (الخدمة) لإشباع حاجات ورغبات الزبائن أو الأفراد.